

30 April 2007
Arabic
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

إضفاء طابع تعددية الأطراف على دورة الوقود النووي ورقة "أفكار للتأمل" مقدمة من النمسا

- ١ - توجد في العالم اليوم ٤٣٥ محطة طاقة نووية؛ وحوالي اثني عشر بلدا قامت أو تقوم بإنشاء مرافق للإغناء؛ ويقال إن حوالي ٤٠ بلدا لديها الخبرة التقنية اللازمة لإنتاج أسلحة نووية. وفي الوقت نفسه، نشهد تآكلا تدريجيا لنظام عدم الانتشار الدولي.
- ٢ - وفي حالتي إيران وكوريا الشمالية، نواجه تهديدات للأمن ناجمة بصورة خاصة عن انعدام الثقة فيما يتعلق بدورة الوقود النووية لكل منهما. وثمة دواعي قلق هامة إذ أن بعض البلدان قد يسيء استعمال البرامج النووية السلمية من أجل تطوير أسلحة نووية. ومن جهة أخرى، تزعم البلدان النامية أنها محرومة من غير حق من الإفادة من دورة الوقود النووي.
- ٣ - ويجب التصدي على وجه الإلحاح لهذا الوضع وينبغي للاتحاد الأوروبي الإسهام في هذه الجهود. وثمة طريقة لمعالجة الشواغل القائمة وهي العودة إلى الأخذ بإحدى الأفكار الرئيسية التي يقوم على أساسها التكامل الأوروبي.
- ٤ - أما التحديات التي واجهتها أوروبا في مجال الأمن لخمسين عاما خلت، فقد اتصلت بميدان مختلف من التكنولوجيا وهو الصلب والفحم؛ ومع ذلك فإن الحلول السياسية التي نسعى إلى التوصل إليها اليوم قد تكون مماثلة. ولخمسين عاما خلت، أرسى الأعضاء المؤسسون للاتحاد الأوروبي أساس مجتمعاتهم من خلال فرض مراقبة متعددة الأطراف على المواد والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها للأغراض السلمية وفي الوقت نفسه لإنتاج الأسلحة. وتجري منذ سنوات عديدة مناقشة مقترحات مماثلة للقطاع النووي على المستوى



الدولي. ويبدو الآن من المناسب النظر في هذه الأفكار وترويج إضفاء طابع تعددية الأطراف على دورة الوقود النووي.

٥ - ويمكن في سياق مسار أول للعمل تكريس الجهود لرفع إلى أقصى حد مستوى الشفافية الدولية بحيث يتجاوز الالتزامات الحالية بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي لجميع الدول إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإبلاغ بعضها البعض عن برامجها النووية القائمة وخطط التطوير المستقبلية. كما ينبغي أن تعلن عن جميع أنشطتها وعمليات نقل المواد والمعدات النووية وما يتصل بها من تكنولوجيات خلال مختلف مراحل دورة الوقود النووي. وينبغي أن يتم هذا التبادل للمعلومات عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ينبغي أن تتخذ التدابير اللازمة في مجالي الأمن والسرية. ومن شأن ازدياد الطابع الشفاف الناشئ عن هذه الإجراءات أن يوفر درجة أكبر من الوضوح من حيث طبيعة البرامج النووية لكل بلد ويعزز، بالتالي، الثقة بصورة عامة.

٦ - وفي المقابل، يمكن سلوك مسار ثانٍ للعمل يتيح الحصول على قدم المساواة على تكنولوجيات الأكثر حساسية والتحكم بها، لا سيما من حيث الإغناء وإعادة التجهيز. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع جميع المعاملات المتعلقة بالوقود النووي تحت رعاية بنك للوقود النووي. ومن شأن هذا البنك أن يكفل عملية توزيع آمنة وعادلة وأن يقوم برصدها والتحقق منها. وقد ينتهي المطاف إلى أن تعمل مرافق الإغناء وإعادة التجهيز المدنية بصورة حصرية من خلال هذا البنك للوقود النووي. وحال التوصل إلى هذه المرحلة، يتم توريد الوقود النووي حصراً من خلال المرافق والمؤسسات المتعددة الأطراف. ومن شأن بنك دولي للوقود النووي أن يكفل تشغيل دورة الوقود النووي والتحكم بها من جانب جميع الدول المهتمة على قدم المساواة وبصورة عادلة. وبالتالي، لن يعود من اللازم اللجوء إلى برامج الإغناء الوطنية لكفالة الإمدادات من الوقود النووي.

٧ - ولا يزال يتعين وضع تفاصيل مثل هذه العملية، بما في ذلك من حيث علاقتها بنظام الضمانات القائم، وحقوق وواجبات الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والحائزة لأسلحة نووية، وتجنب تشوهات السوق، ومقتضيات السلامة والسرية.

٨ - وتتمتع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالخبرة اللازمة في هذا الميدان وينبغي أن تساعد في وضع مشروع لهذا المفهوم. ومن الضروري جداً الآن أن تبدي القيادة السياسية المسؤولة التزاماً ورؤية حقيقيين يسمحان بالشروع في هذه العملية.